جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

النقابات ودورها في صناعة السياسات العامة
-الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذج-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تنظيمات سياسية و إدارية

إعداد الطالبتين :

- بابا فتيحة
- بن يوسف زينب

إشراف الأستاذ :

بن مالك محمد الحسن

اللجنة المناقشة		
أ.د. زبيري رمضان	جامعة أدرار	رئيسا
أ. بن مالك محمد الحسن	جامعة أدرار	مشرفا و مقررا
أ . العابد هواري	جامعة أدرار	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي : 2019م – 2020م

عن عبد الله ابن عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما قال

قال رسول الله ﷺ" أعطوا لأجير أجره قبل أن يجف عرقه"

رواه ابن ماجة وصححه الألباني

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العرش العظيم الواحد الأحد

نحمده ونشكره على هديتنا إلى طريق العلم والمعرفة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أما بعد أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف

على قبوله هذا العمل ومتابعته والحرص الشديد على القيام بأفضل العمل

وإلى جميع الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة المناقشين لهذه المذكرة

وإلى كل من ساعدنا على إنجازها .

الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى سيدة النساء العظيمة في عطاءها وحنانها التي كانت بجانبي "أمي العزيزة"

إلى والدي حفظه الله لنا ومتعه بالصحة والعافية

إلى إخواني وأخواتي

إلى جميع أهلي

وإلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة.

فتيحة

إهداء

اهدي هذا العمل:

إلى من كان سر سعادتي ونجاحي ولداي العزيزان

إلى إخواني و أخواتي

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجازها .

زينب

مقدمة

عملت النقابات في كثيرا من دول العالم على تنظم صفوف الطبقة العاملة وقيادة نضالها ووضع حد من استغلال العامل ورفع الظلم عنه ، كما أن النقابات في العديد من الدول العربية هي وليدة الإستعمار ، اتخذت كأداة نضالية هامة للمقاومة وساهمت بعد الإستقلال في معركة البناء والتشييد و تأطير وتعبئة العمال، وتعد النقابات في الجزائر من التجارب البارزة على المستوى العربي ، إذ بدأت من التسعينيات مع التحول الاشتراكي.

أما السياسة العامة فتعتبر من أبرز المواضيع التي نالت اهتمام كبير لدى الباحثين في مجال العلوم الإجتماعية بشكل عام و والعلوم السياسية بشكل خاص ولكون السياسة العامة عملية سياسية في المقام الأول تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة إجراءات صنعها من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي وكذلك باختلاف المنظومة ومكانة المجتمع المدني ،ونظرا لتشعب السياسة العامة وكذلك تعدد المؤسسات المؤثرة فيها وخاصة فيما يخص مؤسسات المجتمع المدني ونخص بالذكر النقابات و التي تعد من أبرز مؤسساته .

❖ أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في توضيحه لدور الذي تقوم به النقابات على صنع السياسة العامة من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال ونظرا لندرة الدراسات المتخصصة في مجال النقابات وأثرها على السياسة العامة ،قررنا من خلال دراسة هذا الموضوع إعطاء نظرة أكثر عمقا وشمولية حول عمل النقابات وتأثيرها في صياغة السياسة العامة وكذلك لإفادة النقابات كونها تواجه صعوبات والعراقيل في أداء دورها بأكثر فعالية .

❖ أهداف الدراسة

تصبو هده الدراسة إلى ما يلي :

1. معرفة الدور الذي تلعبه النقابات ومدى فاعلية برامجها في التأثير على السياسة لتحقيق أكبر عدد من مطالبها .
2. محاولة إثراء البحث العلمي وتحليل الحركة النقابية أكاديميا كإطار نابع من عالم الشغل ومؤثر في العملية السياسية أو القرار السياسي .
3. الغوص في تاريخ النقابات في العالم والعوامل التي أدت إلى ظهورها .

❖ مبررات اختيار الموضوع

إن تناولنا لهذا الموضوع كان وفق دوافع موضعية وأخرى ذاتية نحصرها في مايلي:

مبررات موضوعية :

1. محاولة معرفة أين يكمن الخلل من خلال ما لحظناه من الإضرابات والاحتجاجات العمالية التي نجدها تقريبا في كافة القطاعات مثل مستخدمي الإدارة العمومية وقطاع الصحة وقطاع التعليم وغيره.
2. محاولة منا تقديم مساعدة أكاديمية لإبراز الحركة النقابية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية ولفت انتباه المختصين إلى مدى أهمية هذا الموضوع .

المبررات الذاتية :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1. الفضول والاهتمام بالحركة النقابية عامة والحركة النقابية الجزائرية خاصة .
2. كون الموضوع مرتبط بالتخصص الذي ندرسه .
3. الإطلاع الواسع وكيف يمكن للنقابات أن تؤثر على السياسة العامة .

❖ الأدبيات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع دور النقابات في صنع السياسة العامة وقد تطرقت للموضوع من زوايا مختلفة وتنوعت هذه الدراسات بين عربية وأجنبية وسوف نستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها. و قد صنفنا هذه الدراسات حسب متغيرات الدراسة .

❖ دراسة متعلقة بالمتغير المستقل

دراسة لمحمود أيت مدور، الحركة النقابية المغاربية ، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ،جامعة الجزائر –بن يوسف بن خده – : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، سنة 2007/ 2008 .وتضمنت هذه الدراسة الحركة النقابية المغاربية بين سنتين 1945 /1962 في الجزائر وتونس مشتملة على واقع الحركة النقابية في الجزائر و تونس ونضال العمال المغاربة في المهجر وفي أرضهم من أجل تحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحرر من سيطرة الاستعمار . لكن هذه الدراسة اقتصرت على دراسة الحركة النقابية للعمال المغاربة ولم تتطرق إلى تأثيرها على السياسة العامة بينما نحن سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه النقابات في صنع السياسة العامة.

دراسة متعلقة بالمتغير التابع

دراسة لجيمس أندرسون ،صنع السياسة العامة ، عمان :دار المسيرة لنشر والتوزيع،ط5 ،2013

تضمن هذا الكتاب دراسة السياسة العامة وتنفيذها وصانعوها وبيئتهم وكذلك تقييمها والمصلحة العامة .

اقتصرت هذه الدراسة على الجانب النظري للسياسة العامة بينما نحن سنتطرق إلى أحد المؤثرات في السياسة العامة وطرق تأثيره عليها.

دراسة متعلقة بالمتغيرين

دراسة من إعداد فريق الباحثين في معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية الفلسطيني ،القدس : معهد الأبحاث السياسية و الإقتصادية ،2007 .

تضمنت هذه الدراسة تطور الحركات النقابية العالمية وكذلك الحركة النقابية الفلسطينية مبرزة دورها في صياغة السياسة العامة .

تناولت هذه الدراسة دور النقابات في صياغة السياسة العامة لكنها إختلفت مع الدراسة في الإطار الزمني والمكاني .

❖ **إشكالية الدراسة :**

سمح التعديل الدستوري سنة 1989 بالتعددية النقابية ووضع قواعد قانونية تضمن حرية الممارسة النقابية الأمر الذي أعطى للنقابات أهمية كبيرة وفاعلية في شتى المجالات وخاصة السياسية منها وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية

ما مدى تأثير النقابات على صنع السياسة العامة في الجزائر ؟

❖ **التساؤلات الفرعية :**

حتى نستطع الإجابة على هذه الإشكالية نجزئها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية نجملها في ما يلي :

1. ما المفاهيم التي يمكن دراستها لفهم طبيعة النقابات ؟
2. كيف تستطيع النقابات النهوض بالإقتصاد ؟
3. أين يكمن تأثير النقابات في المجال الاجتماعي ؟
4. ما دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في اللقاءات النقابية مع الحكومة ؟

❖ **الفرضيات**

للإجابة على هذه التساؤلات نطرح مجموعة من الفرضيات :

1. لفهم طبيعة النقابات نتطرق إلى نشأة الحركات النقابية سواء على المستوى العالمي والوطني.
2. كلما كانت هناك فاعلية للنقابات أدى ذلك إلى النهوض بالاقتصاد.
3. كلما استطاعت النقابات تحقيق أكبر عدد من مطالبها نتج عنها تحسين المستوى الإجتماعي للعمال.
4. يلعب الإتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في العديد من اللقاءات النقابية مع الحكومة كونه ممثلا لها في العديد من الأحيان .

❖ **الإطار المنهجي:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج و الإقترابات نجملها في ما يلي :

المناهج

- **المنهج التاريخي:**

يعمل هذا المنهج على تحليل و تفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقل .[1]

تم الإعتماد على هذا المنهج من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور النقابات وكذلك الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومختلف الأحداث والتطورات التي مر بها ومحاولة تفسير ما نراه من إضرابات في العديد من القطاعات .

منهج دراسة حالة:

يعتبر هذا منهج احد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة وقد تكون الحالة المدروسة شخصا ، جماعة ، مؤسسة ، مدينة .[2]

[1] مانيو جدير ، منهجية البحث http://www.ucas.edu.ps/sru/files/_manhajiya.pdf تم الاطلاع عليه 2020/09/16 على الساعة 20:02 ،ص106 .

[2] المرجع نفسه ، ص103 .

تم اعتماد هذا المنهج للحصول على المعلومات والحقائق بالظروف المتعلقة بصنع السياسة العامة في الجزائر والعوامل المتشابكة الممكن الإرتكاز عليها لوصف وتفسير العملية السياسية وكذلك لدراسة الإتحاد العام للعمال الجزائريين مابين1989- 2018 .

الإقترابات

- **الإقتراب المؤسساتي:**
  - يعنى هذا المقترب بمؤسسات النظام السياسي من خلال إجراء مقارنة بينها من حيث التشابه و الإختلاف سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على كيفية تكوين المؤسسة و البناء الداخلي وعلاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى .
  - ستخدمنا هذا المقترب في لدراستنا للتعرف على النقابات باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وكذلك مراحل تطورها وعلاقاتها مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتأثيرها في صنع السياسة العامة.
- **اقتراب النخبة:**
  - والذي ينطلق من فكرة مؤداها انه يمكن فهم النظام السياسي من خلال فهم النخبة الحاكمة وقد وضع عدة مؤشرات لدراسة النخبة .
  - اعتمدنا هذا المقترب لدراسة النخبة التي تقوم بالإشراف أو صنع السياسة العامة.

❖ حدود الدراسة .

الحدود المكانية

تنحصر هذه الدراسة على دور النقابات في صنع السياسة العامة في الجزائر .

الحدود الزمنية

تولي هذه الدارسة أهمية خاصة بالنقابات وأثرها في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين (1989-2018).

❖ **إطار المفاهيم:**

- **النقابة** وهي مجموعة عناصر تمثل فئة رمزية من المجتمع تلتقي لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة تخدم هذه الفئة ،ولكل نقابة نظام داخلي يحدد أهدافها وحقوق وواجبات الأعضاء فيها.
- **السياسة العامة** هي تلك القرارات والخطط التي تضعها الحكومة من أجل معالجة قضايا عامة في المجتمع تتميز بالعقلانية و التعقيد .
- **الإتحاد العام للعمال الجزائريين** هو نقابة عمالية نشأت في خضم الثورة المسلحة من قبل جبهة التحرير الوطني واصلت تدعيمها للدولة وكانت ثمرة جهد قيادة نضالية واعية بالمبادئ الوطنية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع التي تناولت الدور الذي تلعبه النقابات على السياسة العامة.
- عدم القدرة على الإتصال بالمكتبة نظرا لظرف الذي نمر به في هذه الآونة.

❖ **تصميم الدراسة :**

تنقسم هذه الدراسة إلى المقدمة و ثلاث فصول وكل فصل يتضمن مباحث وكل مبحث متضمن مطالب.

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للدراسة ويعنى بمفهومي النقابة والسياسة العامة وقد اشتمل على مبحثين المبحث الأول مخصص للنقابات متضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول معنون بالحركة النقابية المطلب الثاني خصص لمفهوم العمل النقابي و المطلب الثالث تناول أنواع النقابات .أما المبحث الثاني قد خصص إلى مفهوم السياسة العامة مقسما إلى ثلاث مطالب ، المطلب الأول تناول تعريف السياسة العامة والمطلب الثاني فيتكلم عن مرتكزات السياسة العامة أما المطلب الثالث فتناول مراحل بناء السياسة العامة .

أما الفصل الثاني فقد تعرض إلى دور الحركات النقابية في صنع السياسة العامة قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول يتحدث عن دور الحركات النقابية في الجانب السياسي وهذا المبحث قد قسم إلى مطلبين جاء في المطلب الأول الدور السياسي للنقابات العمالية و جاء في المطلب الثاني النقابات المهنية ودورها السياسي ، والمبحث الثاني تناول دور الحركات النقابية في المجال الإقتصادي مقسما هو الآخر إلى مطلبين المطلب الأول معنون بدور النقابات في التنمية والمطلب الثاني اختص بدور النقابات في تنمية الموارد البشرية أما المبحث الثالث فكان لدور النقابات في المجال الاجتماعي متضمن مطلبين المطلب الأول جاء تحت عنوان دور النقابات في سوق العمل وجاء في المطلب الثاني دور النقابات في التأمينات الاجتماعية.

والفصل الأخير تضمن مبحثين كل مبحث مقسم إلى ثلاث مطالب،حيث تناول المبحث الأول ماهية الإتحاد العام للعمال الجزائريين وجاء في مطلبه الأول تعريف ونشأة الإتحاد العام للعمال الجزائريين والمطلب الثاني خصص لهياكل الإتحاد العام للعمال الجزائريين و المطلب الثالث عنون بأهداف الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأما المبحث الثاني تناول دور النقابة في الحوار الإجتماعي والإقتصادي لوضع السياسات متضمن ثلاث مطالب هو الآخر عنون مطلبه الأول مكانة الحوار الإجتماعي في التشريع الجزائري والمطلب الثاني بعنوان دور الإتحاد في اللقاءات النقابية مع الحكومة وكآخر مطلب خصص إلى دور الإتحاد العام في الخيارات الاقتصادية .

الفصل الأول :الدراسة المفاهيمية للنقابة والسياسة العامة

تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع حيث أنها تضم أكثر من شريحة في المجتمع ، كما تشكل السياسة العامة أحد الفروع المستحدثة في دراسة الإدارة العامة والتي أصبحت اليوم من اعقد المواضيع حيث لقيت اهتمام بالغ وتداول واسع لدى الباحثين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مفهومي النقابات والسياسة العامة ومختلف المفاهيم المتعلقة بهما مقسمين هذا الفصل إلى مبحثين ، نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النقابات أما بالنسبة إلى المبحث الثاني فنعالج ماهية صنع السياسة العامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقابات .

إن النقابات من المنظمات الهامة في المجتمع نظرا لما تقوم به من مهام تسعى من خلالها الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها جميعهم أو البعض منهم .

المطلب الأول :الحركة النقابية .

الفرع الأول :نشأة النقابة .

لقد ظهرت النقابات لأول مرة في كل من إنجلترا و أمريكيا و فرنسا بسبب الثورة الصناعية في منتصف القرن 18نتيجة لظهور الإختراعات واكتشاف الآلات وتطورها واستخدامها في الصناعة[1].فقد تكونت أول نقابات عمالية عام 1790 كانت خاصة بعمال الحرف مثل النجارين وصانعوا الأحذية والخياطين والطابعين ونادت هذه النقابات بزيادة الأجور وتخصيص ساعات العمل بالنسبة للعاملين و قد استمرت النقابات التجارية الخاصة في أداء دورها إلى أن تم تشكيل إتحاد العمال الأمريكي في عام 1886 الذي تمتع بعدد كبير من الأعضاء و الاستقلال المالي و الإداري ، أما في ابريطانيا فتأسست أول نقابة ،بعد صدور اتفاقية الحرية النقابية عن منظمات العمل الدولية فيعود تاريخ تكوين النقابات إلى النصف الثاني من القرن19 تأسست أول نقابة في عام 1870 مما شجع الحركة عام1948 . تنامى دور النقابات العمالية في أبريطانية وباقي الاتحاد الأوربي لتصبح هيئات سياسية واجتماعية[2].

[1] مناصريه سميحة ، الحرية النقابة في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق العلوم السياسية ،قسم الحقوق ، جامعة الحاج الخضر باتنة ،2011 /2012، ص5.

[2] محفوظ أحمد جودة ، إدارة الموارد البشرية ،ط1 ، عمان : دار وائل لنشر والتوزيع ،ص341 .

أما في دول العالم الثالث أو الوطن العربي ظهرت في معظم المجتمعات أثناء الفترة الاستعمارية على هذه المجتمعات ، أي بعد دخول الرأسمالي ، حيث بدأت النواة الأول للطبقة العاملة في الظهور على أثر احتكاكها باليد العاملة المهاجرة في البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة وظهور النقابات سمح للعمال الأصليون لهذه البلدان بممارسة العمل النقابي . اعتبار أن تحرر العمال وتحسين ظروفهم لن ينم من خلال الحصول على الاستقلال الوطني ولهذا ارتبطت منذ ظهورها بحركة التحرير الوطني سياسيا واقتصاديا حيث كان العمال في طليعة مناهضي الاستعمار سعين إلى التحرر وإزالة أسباب التخلف .[1]

الفرع الثاني:تعريف النقابة .

أولا: تعرف زويلف

يعرف زويلف النقابة على أنها إتحاد مستمد من العمل لحماية الأفراد فيما يتعلق بعملهم فهي تقوم على الرغبة التعاونية بين الأفراد وراء عرض مشترك ، وهي ليست إتحاد مؤقت يقوم لمناسبة من المناسبات ،وتنتهي بانتهائها فلا يقال للهيئات الوقتية كهيئات الإضراب حتى لو نجح الإضراب بأنها نقابات [2].

ثانيا:تعريف ضياء مجيد الموسوي لنقابة

قد عرفها ضياء مجيد الموسوي في كتابه سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة على أنها الأداة الرئيسية التي تتعرف على حاجات ورغبات العمال من جهة وتقوم بالمفاوضات مع أرباب الأعمال من جهة أخرى [3].

أما بالشكل العام فتعرف النقابة على أنها مجموعة من الأفراد يمارسون مهنة معينة يتفقون فيما بينهم على بذل نشاطهم وجزء من مواردهم على وجه دائم ومنظم لتمثيل مهنتهم والدفاع عنها وحماية مصالحهم وتحسين أحواله[4] .

[1] جحا زهيرة ،النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة :كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2012 2013 ،ص53

[2] محفوظ احمد جودة ،مرجع سبق ذكره،ص340

[3] ضياء مجيد الموسوي ،سوق العمل والنقابات العمالية اقتصاد السوق الحرة ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1،2007،ص74

[4] سمغوني ذكريا ،حرية ممارسة الحق النقابي ، الجزائر : دار العودة لنشر والتوزيع ،ط1،2013،ص16

المطلب الثاني : العمل النقابي

الفرع الأول: تعريف العمل النقابي

يعرف العمل النقابي على انه جملة من الأدوار والمهام تقوم بها النقابات وتتمثل في متابعة القضايا المرتبطة بالحياة المهنية والاجتماعية للعمال كأوقات العمل والوقاية والأمن والأجور والضمان الاجتماعي ...الخ.

ويعرفه آخرون على أنه مهنة نضالية يشكل الحياة اليومية لتنظيمات النقابية ويضعها في نظام اجتماعي ويضمن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها ، وهو سلسلة من التفاعلات هذا النظام لبنية الطبقة العاملة وخصوصيتها التاريخية والاجتماعية بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يسري فيه هذا النظام ويهدف للحد من الاستغلال التطاول على حقوق العمال ومكاسبهم ويبرز في شكل دفاعي كالإضراب. [1]

الفرع الثاني : مبادئ العمل النقابي .

يقوم العمل النقابي على مجموعة من المبادئ العامة تقوم عليها كافة أشكال النشطات النقابية نذكرها فيما يلي:

أولا/ مبدأ الاقتناع:يعني أن يكون الفرد مقتنع بأهمية الممارسة النقابية في المحافظة على حقوق العمال وتحسين الأوضاع وهذا لاعتباره ضرورة ملحة لاستمرار العمل النقابي

ثانيا/ مبدأ الديمقراطية المركزية : ويعني بأن تكون كافة قرارات إدارة النقابة خاضعة لآليات الديمقراطية يشارك فيها جميع الأعضاء تمنح هذه الآليات للأعضاء حق اختيار القادة ويلتزم الأفراد بكل القرارات الصادرة عنهم . . [2]

---

[1] الزبيري بوالعناصر ،الحركة النقابة في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999. 2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم الإنسانية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2010،ص19.20

[2] لصواني عبد القادر ، تطور العمل النقابي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2013.2014ص4

ثالثا/ مبدأ القيادة الجماعية :هو الأخذ برأي الأغلبية ويجنب العمل النقابي الأخطاء والاندفاع خلف الرأي الفردي والأنانية .

رابعا /مبدأ الذاتية الإيجابية:ما يميز هذا المبدأ صفة الاستعداد والتضحية من اجل بلوغ الغايات المرجوة.

خامسا /مبدأ موضوعية الاختيار: أي التحلي بالموضوعية عند اتخاذ القرارات والابتعاد عن الذاتية.

سادسا/ مبدأ النقد والنقد الذاتي :وفقا لهذا المبدأ يقوم العضو بتوجيه انتقاداته للجهة المسؤولة مراعيا الموضوعية في تناول المشكلة وعدم تجريح الآخرين. [1]

سابعا/ مبدأ المراقبة والمحاسبة :تهدف المراقبة والمحاسبة بالدرجة الأولى إلى إثبات الخطأ وفرض العقوبات بقدر ما يهدف إلى تحسين نوعية النشاط النقابي. [2]

المطلب الثالث : أنواع النقابة.

الفرع الأول : النقابة المهنية .

أولا : تعريف النقابات المهنية

هي النقابات التي تضم العناصر الذين ينتمون لمهنة معينة كنقابة الأطباء والمهندسين والمحامين تسعى إلى تقديم بعض الامتيازات أو الخدمات لأعضائها،كما أنها تضع شروط لمن يرغب في اكتساب عضويتها.[3]

ثانيا :أهداف النقابات المهنية

تهدف النقابات المهنية إلى :

---

[1] المرجع نفسه ، ص4 . 5

[2] علي حداد ،المبادئ العامة للعمل النقابي . الحلقة الثانية ، في

http://www.altaqadomi.com/ar-BH/ViewArticle/6/5340/Articles.aspx

(11/20/2020)،

[3] صلاح الدين محمّد عبد الباقي ،إدارة الموارد البشرية ،الإسكندرية :الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع ،ط1 ،2000 ،ص343 .

1. تنظيم مزاولة المهنة .
2. الدفاع عن مصالح الأعضاء وكرامتهم وشرفهم والحفاظ على تقاليد المهنة .
3. المشاركة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

الفرع الثاني : النقابات العمالية .

أولا:تعريف النقابة العمالية :

هي التي تضم العناصر العمالية الذين يعملون في نفس القطاع كنقابات عمال الخدمات العامة والاجتماعية ونقابات البناء ...الخ [2].

ثانيا:أهداف النقابات العمالية :

إن النقابات العمالية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- تأمين الأعضاء ضد أية تصرفات انفرادية من جانب الإدارة.
- زيادة عدد الأعضاء، فقوة النقابة تتحقق بزيادة أعضائها
- مشاركة الإدارة في تحسين وتطوير نظم الأجور وأساليب العمل وظروفه[3] .

المبحث الثاني :مفهوم السياسية العامة .

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم القديمة ، فقد اختلف الباحثون في إعطاء مفهوم لها ،ولكون السياسة العامة لها ارتباط بالمواطن فهي بالضرورة مرتبطة بممثليهم .

المطلب الأول : تعريف صنع السياسة العامة. الفرع الأول : تعريف السياسة العامة .

لقد تعددت التعارف لسياسة العامة نذكر منها :

---

[1] عمان ،المركز البديل لدراسات والابحاب ، مشروع قانون موحد لنقابات المهنية ، (2010/10/13) ،21 .

[2] خضير كاظم حمود وياسين كاسب الخرشة ،إدارة الموارد البشرية ،عمان :دار المسيرة للنشر وطباعة والتوزيع ،ط1 ،2007 ،ص 205 .

[3] نادر أحمد أبو شيخة ،إدارة الموارد البشرية إطار نظري وحالات علمية ،عمان : دار الصفاء لنشر والتوزيع ،ط1 ، 2010 ، ص510 .

أولا تعريف هارولد لاسويل :

يعرفها هارولد لاسويل على أنها من يحوز على ماذا؟ متى ؟ وكيف؟ من خلال النشاطات التي تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية .[1]

ثانيا تعريف جيمس أندرسون:

يعرفها جيمس أندرسون في كتابه صنع السياسة العامة بأنها تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير رسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير السياسة العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة .[2]

ثالثا التعريف العام للسياسة العامة .

تعرف السياسة العامة بشكل عام على أنها مجموعة من القرارات والتصريحات لا تكون في كل الحالات معلنة في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج تتعلق بمجال معين تصدر عن المؤسسات الحكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعالج مشكلة ما أو الوقاية منها . **الفرع الثاني : تعريف صنع السياسة العامة.**

أولا :التعريف العام

يعرف صنع السياسة العامة على أنها تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة ،المتغيرة،المتكيفة،التابعة) التي تتفاعل مع محيطها ومتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكرا وعملا .

ثانيا:التعريف الإجرائي لصنع السياسة العامة .

هي عملية المفاضلة بين البدائل والحلول المتاحة واختيار أكثر هذه الحلول صلاحية وتحقيق الهدف من حل المشكلة .[3]

[1] مراكشي فاطمية ، دور المسألة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسة العامة ، جامعة ألجلالي بونعامة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014 2015 ،ص46-47

[2] جيمس أندرسون ، صنع السياسة العامة ، عمان: دار المسيرة لنشر والطباعة ، ط5، 2013 ،ص15 .

[3] عبد النور ناجي وميروك الساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة، عنابة : دار العلوم لنشر والتوزيع ،ط1 ،2014 ،ص26-64 .

المطلب الثاني:مرتكزات السياسة العامة

الفرع الأول :بيئة السياسة العامة

لفعالية وكفاءة القرارات التي تتخذها السياسة العامة يجب مراعاة الظروف البيئية التي تحيط بها ,لذا من الضروري التطرق إلى البيئة التي فيها تنشأ السياسة العامة ،فالحاجة إلى سياسة عامة تولد في البيئة وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته، في الكثير من الأحيان تكون البيئة قيد أمام متخذي القرار في وضع السياسة العامة كما تمثل البيئة مجموعة من العوامل تؤثر في صنع السياسة العامة تتمثل في:[1]

أولا:عامل الثقافة السياسية :

لفهم تأثير الثقافة السياسية في صنع السياسة العامة لابد من فهم حالات التمايز والمفارقات التي تتجلى عن الثقافة السياسية والمتمثلة في :

- إن المجتمع الواحد قد يكون إطار تتخلله ثقافات سياسية فرعية مثل أمريكا التي يتميز شمالها عن جنوبها والبيض عن السود .
- القيمة المعروفة كالمساواة والحرية الفردية والديمقراطية تؤثر على صنع السياسة العامة ،فالحرية الفردية في الدول الرأسمالية أدت إلى توسيع دائرة النشاط الخاص بقدر الإمكان.
- تباين الثقافات يؤدي إلى اختلافات في صنع السياسة العامة في مختلف أنحاء العالم ففي بريطانيا هناك قلة من المواطنين يعارضون الملكية الخاصة عكس أمريكيا التي فيها قلة يؤدون الملكية الحكومية .
- إن التوجه السكاني ورؤية المواطنين لزمن والوقت يؤثر على تعاملهم مع صنع السياسة العامة. [2]

[1] جيمس أندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص45 .

[2] أبتسام قرقاح ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010 2011 ،ص57. 58

ثانيا:الظروف الاقتصادية:

تشكل العوامل الاقتصادية دور كبير في التأثير على السياسة العامة وصنعها ، لوجود تعارض وتناقض بين مخلف الأفراد والجماعات والشرائح كما يؤكد الاقتصاد السياسي على دور العوامل الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة العامة من خلال :

- قلة الموارد الاقتصادية أو وفرتها تؤثر على صياغة السياسة العامة فمثلا نجد الدول الغنية تتبع سياسة الإنفاق العام لتقرير الخدمات العامة لمواطنيها على عكس الدول الأخرى التي تفرض مجموعة من الضرائب والرسوم على المواطن .
- إن النظام الاقتصادي موجه السياسة العامة بحيث أن إي مشكلة اقتصادية تحتم على صانعي القرارات في السياسة العامة التدخل لحلها.

ثالثا :الظروف الاجتماعية:

وتشمل العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التي تنعكس على كيفية صنع السياسة العامة.

ونجد إن علم الإجماع السياسي يسعى إلى الاقتناع بان هناك العديد من المفاهيم الاجتماعية والسياسية تتجلى في تشكيل موضوع السياسة العامة ويركز على العوامل التالية :

- دراسة المظاهر الاجتماعية لظاهرة السلطة والقوى السياسية القائم في المجتمع .
- دراسة المتغيرات الاجتماعية وعمليات التصويت في الانتخابات العامة .
- دراسة السلوك السياسي والقيم الاجتماعية.
- التعرف على التجمعات المهنية والنقابية وأثرها على الممارسة الديمقراطية .

أذن فالسياسة العامة لابد لها أن تراعي الظروف الاجتماعية وإن يكون تخطيطها وفقا لتلك القيم والمعتقدات .[1]

الفرع الثاني : صانعو السياسية العامة:

إن السياسة العامة لايشترك في صياغتها الهيئات الرسمية التي نص عليها الدستور فقط و إنما تتدخل فيها جهات غير رسمية وعليه سوف نتناول صانعي السياسة العامة بنوعيهما في الآتي:

[1] مرجع السابق

I. الهيئات الرسمية لصنع السياسة العامة :

حيث تعتبر الهيئات الرسمية الجهة الأولى المخولة بصنع السياسة العامة من خلال ما تكتسبه من سلطات دستورية تمنحها شرعية التصرف واتخاذ القرارات وتتكون هذه الهيئات من:

أولا:السلطة التشريعية :تعتبر السلطة التشريعية هي السلطة المخولة دستوريا بإقرار القوانين والنظم والسياسة العامة .قد تتكون هذه السلطة من مجلس واحد أو مجلسين كما هو شائع في غالب الأقطار و قد يكون هذه المجالس منتخبين أو معينين أو خليط منهم ومدة عضويتهم تتراوح عادة مابين أربع وثماني سنوات ، ولنواب كامل الصلاحية في إقرار ورفض السياسة العامة وهم عادة يشكلون لجان متخصصة يتولى دراسة المشروعات المعروضة عليهم ،وتقدم توجيهاتها إلى الجماعات لتصويت عليها .[1]

ثانيا:السلطة التنفيذية: تضم الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة في المؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة ،ويمكن إخفاء دوروها بأي حال من الأحوال في صنع السياسة العامة فكثير من الأحيان ما نجد رئيس الجمهورية يجمع بين قيادة العملية التنفيذية والقيادة التشريعية بل وتترك له اليد لرسم السياسات الخارجية لبلده مثل غانا وسوريا والجزائر وغيرها.[2]

ثالثا:السلطة القضائية :أن رقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسة العامة وتنفيذها تعد الضمانة الحقيقية في إزالة التعسف الإداري ، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي تتخذها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها.

ويختلف تأثير هذه السلطة من نظام الأخر حيث نجد المحاكم الأمريكية تعمل على وضع وتنفيذ الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتتدخل لمنع حدوث اختراقات في مقاصد وأهداف السياسات العامة ، غير أن ذلك لا ينطبق على الدول النامية حيث يكون هذا التأثير محدود إن لم نقل منعدم.[3]

---

[1] المكان نفسه.

[2] سلمى بورياح ، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من اجل التنمية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر الثالثة:كلية العلوم السياسية والإعلام ،2011 ،ص50 .

[3] نادية بونوة ،دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق ،2009 2010 ص65.

رابعا:الأجهزة الإدارية : هي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية البيروقراطية التي تضم عدد من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية المهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، فالأجهزة الإدارية تعمل على المشاركة في تطوير السياسة العامة بالشكل الذي يؤكد صحة وجهة النظر التي تقول إن السياسة تقع تحت رحمة الإداريين .[1]

II. الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة .

تعتبر هذه الفواعل هي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية لما لها من أهداف إنسانية أو قانونية ظهرت لتحل محل الدولة في وظيفة تخصيص الموارد بأكثر عدالة وكفاءة

أولا/ القطاع الخاص : يعتبر القطاع الخاص هو مجموعة المؤسسات التي ينشأها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية تكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن القطاع العام أو الحكومة والهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة بحيث تنشط هذه المؤسسات في المجالات التنموية والاجتماعية والاقتصادية و الخدماتية المتنوعة .[2]

وللقطاع الخاص دورا هام في توجيه و التأثير على عملية صنع السياسات العامة فالنقابات العمالية ورجال الأعمال مثلا يتسمان بدرجة عالية من الفعالية ، ناتجة عن الاستقلال المالي والإداري وتجانس مصالح أعضائها مع قدرة هذه الجماعة على توفير قنوات اتصال تؤثر على صانعي القرار لتحقيق مصالحها وتبني سياسة معينة. [3]

ثانيا / الرأي العام :يرى بعض العلماء إن الرأي العام هو بمثابة المتوسط الحسابي لمجمل أراء الفئات والجامعات المجتمعية ،إزاء قضايا الحياة العامة .وباعتبار السياسة العامة هي برنامج حكم وبحكم الرأي العام هو تعبير عن الإرادة الشعبية فهو هدفها ووسيلتها في آن واحد فالسياسة العامة تعتمد في تشكيلها ووضعها وتنفيذها على الإنسان وقدرته في التعبير على آماله واتجاهاته في تحقيق هذه الآمال،وهي من جانب إلى أخر تهدف إلى الأمن والرفاهية له .[4]

---

[1] حمزة عبد القادر ، ترشيد السياسة العامة لتشغيل في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر :الثالثة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013 2014 ،ص30.

[2] ابتسام قرقاح ، مرجع سبق ذكره ،ص55

[3] المكان نفسه

[4] عبد النور ناجي ،مرجع سبق ذكره ، ص47-48

ثالثا /جماعات الضغط أو المصلحة :تسعى هذه الجماعات للتأثير على أطراف صنع القرار وإثارة الاهتمام بقضايا ومشاكل المجتمع ودفع الجهات الرسمية لاتخاذ مواقف وقرارات لها صفة السياسات العامة لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها لما تتمتع به من قوة ونفوذ المستفيدين من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع راسمي السياسة العامة . تمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها عن طريق عدة وسائل :

1. التأثير على الجهات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة الإدارية.

في إطار الإدارة فإن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري [1].

رابعا /الأحزاب السياسية : يعرفها سارتوري على أنها جماعة سياسية تتقدم للانتخاب وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين لمناصب عامة .

في هذا الإطار تلعب الأحزاب السياسية بقيامها بالتعبير عن اهتمام الناس ومطالبهم العامة بالضغط على صانعي السياسة العامة ،كما تسعى إلى أن تكون القرارات الحكومية تحقق الصالح العام .

ويمكن القول من هنا إن الأحزاب السياسية سواء أحزاب السلطة أو المعارضة يراقب بعضها الآخر ،فأحزاب المعارضة تراقب نشطات أحزاب السلطة وتنفيذها وتحليلها ،كما تقوم أحزاب السلطة بشرح سياسة الحكومة ومواقفها . [2]

الفرع الثالث : مستويات السياسة العامة .

هناك العديد من مستويات لتحليل السياسة العامة منها ما هو متعلق بالقرارات الصادرة عليها ومنها ما هو تعلق بطبيعة الأجهزة ونجملها في الأتي:

[1] المكان نفسه.

[2] حمزة عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ،ص31

المستوى الأول : رصد وتحليل الأطر القانونية والدستورية التي تحكم السياسة العامة وهذه الأطر هي التي تحدد القواعد والضوابط والإجراءات القانونية والمؤسسية ذات الصلة بعملية السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها والمحاسبة على نتائجها . وبالمقارنة هذه الأطر بالواقع نجدها تمشي في جهة والممارسة العملية تمشي من ناحية أخرى .

المستوى الثاني:يتم في هذا المستوى تحليل أدوار بعض القوى والأطراف الخارجية في تأثير في عملية وتنفيذ السياسات العامة بما يتضمنه ذلك من تحديد طبيعة هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر ودرجته أو وزنه مقارنة بتأثير العوامل الداخلية .

المستوى الثالث: تحليل محتوى أو المضمون السياسة موضع الدراسة . بقصد الوقوف على أهدافها وأولوياتها والكشف عن حدود الاتساق الداخلي لبنيتها ومدى تكامل عناصرها وطبيعة تداخلها مع السياسات الأخرى.

المستوى الرابع :رصد وتحليل عملية تنفيذ السياسة العامة وذلك بدراسة طبيعة الأجهزة التي تقوم بتنفيذها واليات عملية التنفيذ .فالسياسة العامة هي مخرج للحكومة ومدخل أساسي للجهاز الإداري في النظام السياسي نفسه وقد تكون السياسة العامة في مجال ما وثيقة مكتوبة ولكن لا يتوفر لها تنفيذ الفعال لسبب أو لأخر ما ينعكس سلبا على تحقيق الأهداف أو الغايات المنشودة من هذه السياسات.

المستوى الخامس :تقويم السياسة العامة وذلك من خلال رصد وتحليل نتائجها على ضوء الأهداف المعلنة في السياسة المعنية مع تحليل العوامل التي أسهمت في نجاح السياسة وتلك التي أدت إلى تعثرها إذ ظهر أن هناك فجوة كبيرة بين الأهداف والنتائج المحققة فضلا عن تحليل ما يعرف بالآثار غير مقصودة لسياسة موضوع التقويم وهناك العديد من الأدوات الكمية والكيفية المعروفة في تقويم السياسات العامة مثل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وحساب الكلفة والعدد. [1]

الفرع الرابع :مكونات السياسة العامة :

تتكون السياسة العامة من:

[1] حسين تركي إبراهيم ، النظم السياسية العربية و الاتجاهات السياسية الحديثة في دراستها ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2005 ،ص32-35.

1. **المطالب السياسية**:وتتمثل المطالب في كل ما يطرح على المسؤولين في الحكومة من قبل الفاعلين الرسميين والفاعلين غير الرسميين ،والتي تحث الحكومة للتحرك اذاء قضية معروضة أمامها.
2. **القرارات السياسية** :وتتمثل في كل ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين المخولين قانونيا من الأوامر والتوجيهات التي تعبر عن المحتويات والإجراءات السياسية .
3. **إعلان المحتويات**:وتتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية التي توحي للرأي العام بان هناك توجيها معينا نحو قضية ما .[1]

4/ **المخرجات السياسية** :تمثل محصلة النتائج والمعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة عن عملية تنفيذها بالشكل الذي يمكن معاينته والتحقق من وجوده في واقع الحياة العملية .[2]

5/ **الآثار السياسية** : وتشمل كل العوائد المتحصل عليها والنتائج المقاس عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة من جراء السياسة العامة التي تبين موقف الحكومة اذاء قضية معينة فكل سياسة عامة جرى تنفيذها لها آثار معينة تكون ايجابية أو سلبية .[3]

المطلب الثاني: مراحل السياسة العامة :

الفرع الأول :مشكلة السياسة العامة:

كما سبقت الإشارة فإن علم صنع السياسة العامة باعتبارها أحد العلوم الاجتماعية فإنه من ثنايا المنهج الوصفي يمكن إن يصف ويشرح ماهية طبيعة المشكلة فضلا عن توضيح العناصر والمحددات المؤثرة في تكوين المشكلة فضلا عن تحديد اثر كل عنصر من تلك العناصر (المتغيرات على تكوين المشكلة).

وبالتالي فان التحديد الدقيق لأبعاد ومسببات وماهية المشكلة يعد جوهر نجاح عملية صنع السياسة العامة.[1]

---

[1] عبد الرزاق مدوري ، تحليل فعالية السياسة العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011 2012 ،ص6 .

[2] فهمي خليفة الفر اهدي ، السياسة العامة منظور كلي في تحليل البيئة ، عمان :دار المسيرة لنشر والتوزيع، ط1، 2001 ، ص 41 .

[3] عبد الرزاق مدوري ، مرجع سبق ذكره ،ص6 .

الفرع الثاني : جدول أعمال السياسة العامة .

1. **تعريفه:**

هو قائمة الموضوعات التي توضع للبحث والمناقشة من أجل التوصل لحلول عامة لها .

2. **طرق تنظيم جدول الأعمال:**

إن الحكومة أو متخذي السياسة العامة يواجهون فيها قضايا مجتمعية كثيرة غير إن القضايا المختلف حولها و تشكل مطلب حاسم في العلاج كما تتعدد طرق علاجها وتنوع أساليب مواجهتها ، كما يمكن القول إن القضايا أكثر أهمية والأكثر مطلب عند المجتمع هي التي تحوز على الاهتمام الأكثر دون غيرها من القضايا الأخرى الهامة وتحتل موقع متقدم في سلم الجدولة وهناك طريقتان تميزان جدول أعمال السياسة العامة هما :

- **الجدول النظامي** :يتضمن جميع القضايا التي يستشعرها أعضاء السلطات الثلاث لتستدعي تدخل أي منها حسب صلاحيات وتخصصات .
- **الجدول المؤسسي** :يتضمن تدخل المؤسسة واحدة مثل المؤسسة التشريعية أو الإدارية أو التنفيذية إن تأخذ باعتبارها مواجهة القضية المعينة محط الاهتمام .

ولفاعلية جدول الأعمال السياسة العامة يجب على الحكومة أن تقرر أسلوب التغيير الواجب تبنيه وهذا يعتمد على محصلة دراسات وقناعات وخبرات وممارسات ومعلومات فضلا عما ينجم عن صراعات وتنافس القوى والمناقشات الحاصلة في تباين الآراء من قبل صناع السياسة العامة المعنيين بالقضية [2].

[1] مها يحيى محمّد احمد حسين ، تحليل لسياسات العامة : التطور والمنهجية ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية ، مجلد 55 ،العدد1 ،يناير 2018 ، ص29 .

[2] فهمي خليفة الفراهدي ،مرجع سبق ذكره ، ص14.

الفرع الثالث:صياغة مقترحات السياسة العامة

تتضمن صياغة السياسة العامة بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة ، فصياغة السياسة لينتج عنها قانون مقترح وأمر تنفيذ أو قاعدة إدارية ،فصانعو السياسة قد يصرون على عدم التحرك إزاء قضايا معينة ويتركونها وشأنها ، فالأحداث هي التي تسير ذاتها ، وبعبارة أخرى وجود مشكلة .[1]

فالكونغرس مثلا ظل طيلة عقدين من الزمن يتعامل مع كيفية تنظيم السكك الحديدية ، ووضع ضوابط لها ، وقد طرحت عدة بدائل ومقترحات لذلك قبل أن تصدر لائحة 1887م ،والمساعدات الفدرالية للتعليم ظلت أمام الكونغرس لعدة عقود قبل أن تصدر لائحة 1965 م بهذا الشأن .فالوعي بالمشكلة لا يضمن التحرك الفعلي للحكومة غير إن عدم الوعي بها أو عدم الاهتمام يعني بالتأكيد أنها ستظل بدون معالجة .[2]

الفرع الرابع: تنفيذ السياسة العامة .

بعد اكتمل المرحلة الرئيسة الأولى وهي صنع السياسة العامة ،تصبح المقترحات مؤهلا ليطلق عنها السياسة العامة ،ويجرد بها الانتقال إلى ما هو نظري تشريعي وإلى ما هو عملي تنفيذي ، حيث تكون السلطة التنفيذية ومستوياتها هنا هي المسؤولة عن عملية تنفيذ السياسة العامة وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ نظرا لما يميزها من خبرات وثيقة وتجارب في مختلف الميادين وهذا ما يعطيها احدار للوائح و التعليقات وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تنفيذ السياسة العامة عبارة بسيطة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة . [3]

[1] جيمس أندرسون ،مرجع سبق ذكره ، ص90

[2] المكان نفسه .

[3] حنان سماحي ، الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014.2015 ،ص42 .

خلاصة الفصل .

وعليه ما يكمن استخلاصه من هذا الفصل إن التنظيمات النقابية أصبحت من الظواهر الواسعة الانتشار في مختلف المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى انتشارها في مختلف المجتمعات الإنسانية بحيث أنها في الدولة الواحدة تضم مئات الأنواع من هذه التنظيمات . كما تعتبر السياسة العامة هي مجموعة البرامج والأنشطة والأعمال تصدر عن جهة حكومية رسمية بحيث تنطوي على عدة خصائص التي تتميز بها عن غيرها من المصطلحات والمفاهيم وتمر بمراحل مختلفة حسب طبيعتها وتعقيدها وحدتها .

الفصل الثاني :

دور الحركات النقابية في صنع السياسة العامة

تعتبر النقابات فرع من بين احد فروع الفواعل غير الرسمية لرسم السياسة العامة،كما تعتبر ركيزة من ركائز المجتمع المدني ،و ركن متقدم من أركان الحكم الراشد في إي مجتمع ، و أن إي محاولة للنهوض والتقدم سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فان هذا لا يكتمل إذا لم يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور واضح في إعداد وتنفيذ وحتى في المتابعة.وسنتطرق في هذا الفصل إلى دور النقابة في العمل السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي .

المبحث الأول: دور الحركات النقابية في العمل السياسي.

لتفعيل دور الحركات النقابية في الجانب السياسي لابد إن تكون لها قوة ضغط فعالة ولها ثقل على المستويين الشعبي والرسمي سواء كان تنفيذي أو تشريعي وان تكون لها المقدرة على التأثير في السياسات العامة .

المطلب الأول:الدور السياسي لنقابات العمالية.

من المعروف إن الحركات و التنظيمات النقابية تعد من ظواهـــر المجتمع الحديـث و الدولة الحديثة و لعل التنظيم النقابي يعتبر وسيلة للعاملين لنيل حقوقهم إذا كانوا من العاملين في القطاع الخاص أو العمومي و يندرج ذلك إلى مفهوم الحركات النقابية العمالية و لا يقتصر على الحركات المطلبية بل يتسع ذلك ليشمل فئات لا تربطها علاقات اقتصادية مثل فئات الشباب والنساء ، و للنقابات دور أساسي بارز في العديد من الدول العربية من خلال انخراطها في أنشطة عديدة مثل قضايا الديمقراطية والحريات العامة [1].

[1] حسام نافذ أبو دلال ، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين ، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الأزهر غزة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2010،ص34

وبناء على ذلك برزت ادوار جديدة للنقابات العمالية بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الأخر ذو صلة بصنع السياسة العامة ،وعلى أية حال فان تحليل أدوار النقابات العمالية في صنع السياسة العامة بأبعادها وحدودها وتقييم مدى فعاليتها مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والنقابات العمالية ومن محددات نجاح النقابة العمالية في تأثيرها على عملية صنع السياسة العامة نجد أولا ما تتمتع به هذه النقابات من قدرات إدارية ومؤسسية(بناء الهياكل التنظيمية ،تنمية روح العمل الجماعي ،مهارات الاتصال ، التخطيط الاستراتيجي) أو ما يطلق عليه بعملية بناء القدرات ،و هذه المهارات مرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات والنقابات أما المجموعة الثانية من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين المنظمات والنقابات بعضها البعض مع كافة الأطراف في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي.[1]

المطلب الثاني:النقابات المهنية ودورها السياسي.

أولا: دور النقابات المهنية في التحول الديمقراطي

تلعب النقابات المهنية دورا مهما في عمليات التحول الديمقراطي فهي بمثابة مدارس التنشئة السياسية لأنها تزود أعضائها بقدر لأبأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات والترشح والانخراط في الحمالات الانتخابية والتصويت ، مراقبة ومحاسبة المعطيات . لقد استطاعت النقابات المهنية أن تعبر عن موافق قطاعات اجتماعية وثقافية حيث تتميز بقدراتها على الاتصال بالحكومة و البرلمان من خلال اللقاءات الشخصية مع المسؤولين أو مراسلاتهم ، وأثبتت قدراتها على إيصال المطالب الجماهيرية إلى مفردات النظام السياسي و عناصر صنع القرار .[2]

2 مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] فاطمة بلقاسم ،دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العربي لبن مهدي أم البواقي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014 2015 ،ص45 .

ثانيا :دور النقابات على الأحزاب السياسية .

بداية لابد من أن نفرق بين الحزب والنقابات بحيث يعد الحزب السياسي هو وسيلة يمارسو المواطنين من خلالها حقهم في المشاركة السياسية و الوصول إلى السلطة على عكس النقابات تسعي من خلال ضغطها على السلطة لتحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية ، ولذلك نجد النقابات في سبيل تحقيق أهدافها تضغط على العديد من القوى المجودة على الساحة الاجتماعية والتي من ضمنها الأحزاب السياسية لتحقيق العدالة وتحقيق مطالبها الاجتماعية .[1]

❖ المبحث الثاني : دور الحركات النقابية في المجال الاقتصادي

تلعب النقابة دور كبير من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي بحيث نجدها تلجأ لعديد من الوسائل من اجل توعية العمالة بضرورة إحداث التنمية في هذا المجال .

✚ المطلب الأول :دور النقابات في التنمية .

يتضح دور النقابات في التنمية حيث أن العمل النقابي يكون عبر التوعية العمالية بالمناشير والاجتماعات للاطلاع على أحوال العمل ومحيطه ،وهي جزء من المشروع المدعم لتنفيذ البرامج النقابية لتحقيق أهدافها فقد اخذ الباحثون والنقابيون يقترحون مجموعة من الحلول لتقوية النضال النقابي والاهتمام بالمجال الاقتصادي أمام تنامي سلطة أرباب العمل والشركات متعددة الجنسيات ولقد ظهر منعطفا جديدا يتمثل في بعض نقابات اندماجية لمواجهة قرارات منظمة التجارة العالمية ، واتحادات

[1] زعموش فوزية ، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الشعبة : القانون ال: القانون العام فرع القانون الدستوري ،جامعة قسنطينة،كلية الحقوق ،2010- ،2011 ص120 .

عمالية عالمية تجتمع وتعقد مؤتمراتها الدولية لمناقشة معايير العمل والتنمية الاقتصادية وحقوق العمال ولعقد اللقاءات ،وكان الهدف منه إرساء نظام التجارة الدولي القائم على قوانين عادلة[1] ،

واحترام معايير العمل طبقا لما ورد في ميثاق منظمة العمل الدولية ،وعليه تبقى إشكالية القوة وفاعلية النقابات مرهونة بمكانة المؤسسة اقتصاديا وماديا ومدى مساهمتها في التوعية العمالية لمواجهة صعوبات الجديدة للعمل النقابي في ظل اقتصاد السوق ،وتفعيل مكانة هذه المنظمة وفاعليها لحماية الطبقة العمالية ،التي تحتاج إلى مجالات للتوعية ونوع من الثقافة النقابية ،والتي تتضمن الخصائص المتمثلة في التمثيلية النقابية ،تعدد النقابات . [2]

المطلب الثاني :دور النقابات في إدارة الموارد البشرية

تلعب النقابات دور كبير خاصة في الدول الرأسمالية وتختص أكثر بالمستويات الدنيا من الوظائف إذ يتم الاتفاق مع المنظمة بين هذه النقابات على أن يتم التعيين من بين أعضاء النقابة فقط [3] ومن أبرز الأدوار التي تقوم بها النقابات لتنمية الموارد البشرية تتمثل في

- تنمية الكوادر النقابية : يبرز دور النقابات في تنمية كوادرها من خلال اللجوء إلى الدورات النقابية وحضور المؤتمرات المختلفة وتلعب المنظمات النقابية والإقليمية والدولية كالاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي والاتحادات العمالية والعالمية دور أساسي في هذا المجال كما تساهم البرامج التي تنظمها وتنفذها المؤسسات الدولية القائمة على التمثيل الثلاثي دورا هاما أيضا في هذا المجال ومنها يشكل رئيس منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ، ويعتبر هذا الدور هام جدا وذلك بسبب توفر التمويل لمثل هذا البرامج والقائم على مساهمة الحكومات في ميزانيات المؤسسات التمثيل الثلاثي في مجالس إدارة هذين المنظمتين فان العمال يمكن إن يكون لهم دور واضح في نوعية ومحتوى البرامج التدريبية التي تنظمها.[4]

---

[1] بن حمزة حورية ،مطبوعات بيدغوجية في مقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية،جامعة ،مقدمة لطلبة الثانية ماستر علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية،جامعة الشادلي بن جديد –الطارف :كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،2016-2017 ،ص41.

[2] المكان نفسه .

[3] رشيدة بوحيدر مرجع سبق ذكره ،ص1 .

[4] فاطمة بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ،ص55 .

- الثقافة العمالية ورفع الكفاءة المهنية :تعتبر الثقافة العمالية بأنها بلورة مفاهيم الطبقة العاملة في فكر تتسلح به الحركة النقابية ليكون أداتها في مواجهة أشكال الاستغلال الطبقية والأجنبية والوعي لإبعاد قضيتها القومية وتأهيلها لتحتل المكانة التي حددها لها التاريخ . تختلف زيادة الثقافة العمالية للعمال اختلافا جذريا عن رفع الكفاءة المهنية لهم في الوقت التي تعتبر به الثقافة العمالية مهمة مشتركة لأطراف الإنتاج العمال وأصحاب العمل وتنعكس نتائجها أيجابية على إنتاجية العامل وعلى هذه الأطراف الثلاث فان عبئها المالي يجب على الحكومات وأصحاب العمل أما عن برامجها و آلياتها فإنها من مهمات الحركة العمالية والنقابية[1]

❖ المبحث الثالث :دور النقابات في المجال الاجتماعي .

انطلاقا من كون النقابات إحدى دعامات المجتمع الحديثة والمحدثة لتغييرات مهمة وباعتبار النقابات حركة اجتماعية قائمة بذاتها لاعتمادها على ثلاث أبعاد أساسية ، البعد الذهني أو الإيديولوجي المتمثل في جملة من الأفكار والمبادئ التي تتبناها النقابة وتعمل على الدفاع عنها وتحاول تجسيدها واقعيا والبعد لأداتي الذي يمثل أسلوب النشاط و وسائله ، البعد الغائي المتمثل في الغاية التي تسعى النقابة لتحقيقها من خلال نشاطها .

المطلب الأول : دور النقابات في التأمينات الاجتماعية

يبرز دور النقابات في التأمينات الاجتماعية من خلال ما يلي:

- التأمين الصحي والخدمات الصحية
- تقديم قروض مالية للأعضاء بغرض السكن والزواج
- تعويضات عن الغيابات أو الفصل من العمل [2]
- إنشاء جمعيات استهلاكية للأعضاء

[1] حيدر رشيدة ، دور النقابة في رفع الكفاءة المهنية وتطوير كوادرها ،في https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t979-topic (2020/04/20)،ص1 .

[2] خضير كاظم محمود وياسين كاسب الخرشة ، مرجع سبق ذكره ،ص219

- إنشاء جمعيات الإسكان والتعمير
- إنشاء دور للحضانة
- إنشاء مطاعم عمالية
- إنشاء نوادي اجتماعية وثقافية وترفيهية

إن هذه الخدمات تتم بناء على القدرة المالية المتاحة للنقابة وحجم الأعضاء وان التوسع لتقديم مثل هذه الخدمات لنقابة علاقات عمالية سليمة وتطور التماسك الاجتماعي بينهم كما يكون في الوقت ذاته عنصر جذب واستقطاب عالي للانتماء لمثل هذه النقابات ويزيد قوته في المساومات الجماعية مع إدارات وأرباب العمل .[1]

المطلب الثاني:دور النقابات في سوق العمل.

يعرف سوق العمل على أنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه ، وبالتالي تسعير خدمات العمال وتأسيسها على ما تم ذكره ، فان القوى البشرية تمثل العرض المتاح من أولئك الذين يمتلكون القدرة والرغبة والاستعداد للعمل[2].

قد حتمت التغيرات التي طرأت على هذا الأخير في مختلف الدول النامية على النقابات العمالية أن تتماشى مع التغييرات ، فقامت العديد من حكومات الدول النامية بالابتعاد أكثر فأكثر عن إدارة سوق العمل ،فكان على النقابات أن تحاول جهد اكبر لحماية حقوق أعضاءها . فقامت النقابات بإعادة هيكلة نفسها وتنظيم العمل من خلال الاندماج معا ، وتوسيع القاعدة العمالية .ولقد لجأت العديد من الدول النامية في المنشات الاقتصادية الصغيرة إلى تزايد عملية التفاوض الجماعي[3]

[1] المكان نفسه .

[2] محمد صالي ، "النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ع .17 ،2014 ،ص119 .

[3] فريق الباحثين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسة العامة ،ط1 ،فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،2007 ، ص7

والذي يعني إن يقوم ممثلو حقوق العمال والنقابة أو الاتحاد بتمثيل العمال أو المهنيين أو موظفين العاملين من خلال التفاوض مع أرباب العمل أو الحكومة بحيث يكون ما تم التوصل إليه من إتفاق أو نتاج ملزما من الطرف الممثل من قبل النقابة والتفاوض الجماعي قد يكون على مستوى القطر وتكون الاتفاقية ملزمة على هذا النطاق، وقد يكون التفاوض على مستوى محلي أو إقليمي وتكون الاتفاقية ملزمة على هذا النطاق .[1]

[1] عبد الرزاق وائل طه أبو سرور ،الدور التنموي لنقابة الأخصائيين الاجتماعين النفسيين في محافظتي بيت لحم والخليل وأفاق تطورها ، رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة، جامعة القدس : معهد التنمية المستدامة ،2009 ،ص12 .

خلاصة الفصل:

وما يمكننا قوله من هذا الفصل أن النقابات تلعب دور كبير على الأصعدة الثلاث الاقتصادي السياسي و الاجتماعي على حد سواء بحيث نجد النقابات في المجال الاجتماعي تسعى للحد من الاستغلال الطبقي وخاصة وان العامل اخذ جميع حرياته في الانتماء وحرية التعبير عن حقوقه وتحسين الخدمات الاجتماعية للعامل وأسرته وكذلك تشجيع التعاون بين أصحاب رأس المال والعمال ضمن سوق العمل بهدف تأمين استمرارية العمل ، أما سياسيا تجسيد الديمقراطية التمثيلية للعامل في المجتمع وتمثيل العمال في مطالبهم إيصال صوتهم وأرائهم ، واقتصاديا تسهيل عملية الإنتاج والتأكيد على التوزيع العادل للأرباح .

الفصل الثالث :

دراسة حالة الإتحاد العام للعمال الجزائريين

عرفت الجزائر أزمة متعددة الجوانب أدت إلى نهوض الشعب في 05 أكتوبر 1988هذه الأحداث نتج عنها تغير جذري للحياة السياسية في الجزائر،حيث صدرت قوانين وتنظيمات من بينها قانون 14/90بتاريخ 02 جوان 1989 الذي وضع لأول مرة التعددية النقابية الذي أدى لظهور العديد من النقابات و لكن رغم ذلك بقي الاتحاد العام للعمال الجزائريين المسيطر الوحيد على الحياة النقابية والممثل الوحيد للعمال الجزائريين في نظر الدولة .في هذا الفصل سنتطرق لمفهوم الاتحاد العام للعمال الجزائريين واهم الأهداف والأسس التي يقوم عليها الاتحاد،والهياكل والهيئات التي يتشكل منها وطريقة تشكيله .

المبحث الأول:ماهية الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين من بين احد النقابات العمالية التي ظهرت في خضم الثورة المسلحة حيث قام بالانضمام إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة سنة 1957 لتبليغ صوته للرأي العام العالمي وقد أسس فروع بتونس والمغرب وفرنسا بهدف التعريف بالحركة النقابية في الجزائر وكسب التأييد الدولي.و سنتطرق في هذا المبحث للتعرف بهذا النوع من النقابة واهم الأسس والأهداف التي يسعى لتحقيقها والهياكل التي يتشكل منها.

المطلب الأول :تعريف ونشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

أولا /تعريف الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

يعرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين على أنه منظمة مطلبية أو تجمع عمالي يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الطبقة العاملة الجزائرية ابتداء من عمال الزراعة والصناعة مرورا بالموظفين و الإطارات ،تأسس على يد عيسات أيدير .[1]

[1] زهيرة جحا النقابة في المؤسسة الجزائرية الصناعية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل ، جامعة قسنطينة كلية العلوم الإنسانية العلوم الاجتماعية ،2012-2013، 149 .

ثانيا /نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

تم تأسيس الاتحاد في خضم معركة التحرير التي خاضها الشعب الجزائري بكافة فئاته الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي ،يوم24 فبراير 1956 وفق المصادر التي تتناول تأسيس الاتحاد نرى إن جذور الحركة النقابية انطلقت مع انطلاق النشاط النقابي الفرنسي وقد انطلقت براعم النشاط النقابي في مدينة قسنطينة حيث خاض عمال الجزائر العديد من النضالات العمالية والإضرابات القوية لتحسين أوضاعهم المعايشة و زيادة الأجور أهمها إضراب العمال المزارعين وإضراب عمال الموانئ وغيرها وقد أعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين إن أصلاح الحالة الاجتماعية لن يتم إلا باستقلال الجزائر الذي سيحدث توازنا في العلاقات مع المستوطنين الفرنسيين ونموا وتطورا في المصلحة الوطنية واستثمار موارد الأرض الجزائرية .وقد كان ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين رافدا هاما من روافد الثورة التي خاضها بهدف واضح ألا وهو تعبئة العمال ضد الاحتلال الفرنسي ،ومن اجل العمل على المسألة النقابية الجزائرية وتجنيد عمال العالم دعما لنضال الذي يخوضه الشعب الجزائري بهدف طرد الاحتلال الفرنسي وصولا للاستقلال ومن بين الأعضاء الذين أسسوا الاتحاد :عيسات أيدير ،بن عيسى عطا الله بورويبة وبعلام ، جرمان رابح ،علي يحي.[1]

المطلب الثاني :أهداف وأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

إن للاتحاد العام للعمال الجزائريين العديد من الأهداف يسعى لتحقيقها نذكرها كالأتي :

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال والسهر على تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم .
- تنسيق النشاط النقابي من اجل ضمان الدفاع عن مصالح العمال باستعمال الوسائل القانونية.
- حماية مناصب العمل والدفاع عليها ،بالإضافة للعمل على تحسين القدرة الشرائية للعمال والسهر على توزيع العادل للدخل الوطني.
- الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للعمل والسعي الدائم من اجل توفير المزيد منها. [2]

[1] سعد توفيق عزيز البزاز ،"تطور الحركة العمالية في الجزائر بين عامي 1962.1830 "،مجلة التربية والعلم G.L،م19، ع2012،5ص161. 162.

[2] سعيد بوف ، "الإتحاد العام للعمال الجزائريين بين 1962/1956 "مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،2019/2018 ،ص51.

- تعزيز الوعي النقابي وترقية الثقافة العمالية.
- تكريس علاقات الإخوة وتثمين الروابط ومختلف أشكال التعاون مع المنظمات الدولية المماثلة بغية تبادل الخبرات.
- ربط العلاقة بعمالنا في المهجر وتقوية التعاون والتضامن بينهم وبين إخوانهم على ارض الوطن.
- ترقية حق التفاوض، الاتفاقات الجماعية ،الحق في الممارسة النقابية والحق الإسماع والحق في العمل من اجل المحافظة على المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية .

وعليه فان المرجع الأيديولوجي المستمد منه القانون الأساسي لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو مواثيق الثورة الجزائرية التي تسعى لخدمة المبادئ العامة لشعب الجزائري وسيادته وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذالك من أهداف هذا التنظيم تكريس دور الدولة والدفاع عن مصالح العمال الاجتماعية. [1]

المطلب الثالث : هيئات وهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين

أولا: الفرع النقابي:هو خلية قاعدية أساسية للاتحاد، ويشكل حلقة وصل بين الهياكل الأفقية والهياكل العمودية.يشكل من مجموعة العمال المنتمين للاتحاد يحدد النظام الداخلي و التدابير التنظيمية الخاصة بالعمال المتقاعدين نظرا لخصوصية تنظيم هذه الفئة والانتماء وجمع الاشتراكات المنتمية[2]

ثانيا: الهيئات الأفقية والعمودية للاتحاد العام للعمال الجزائريين :

الهيئات الأفقية للاتحاد:

اللجنة التنفيذية المحلية، اللجنة التنفيذية الولائية.

الهيئات العمودية للاتحاد:

مجلس نقابة المؤسسة، مجلس النقابة الوطنية، اللجنة التنفيذية للاتحادية. [1]

[1] المكان نفسه

ثالثا: الهياكل الأفقية للاتحاد العام للعمال الجزائريين:

الهياكل الأفقية

الاتحاد المحلي:هو الهيئة القيادية للهيكل الأفقي.

الاتحاد الولائي:يضم جميع الاتحادات المحلية المتواجدة في الإقليم الجغرافي للولاية .

الهياكل العمودية للاتحاد:

نقابة المؤسسة، النقابة الوطنية، الاتحادية الوطنية، نقابة الفرع أو قطاع النشاط،النقابة الوطنية، الإتحاد الوطني.

رابعا:المؤتمر الوطني: هو الهيئة العليا للاتحاد يقوم بعقد دورة عادية مرة كل أربع سنوات ودورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية ،يناقش قضايا العمال المتعلقة بظروفهم ولها صبغة سياسية اقتصادية وثقافية. [2]

خامسا : **اللجنة التنفيذية الوطنية**:هي الهيئة العليا للاتحاد تضم11عضو منتخب من طرف المؤتمر الوطني وتجتمع في دورة عادية مرة كل ستة أشهر .

سادسا: الأمانة العامة:تتكون من 13عضو بما فيهم الأمين العام يتفرغ أعضائها للنشاط النقابي ويمنع عليهم ازدواجية لمهام التنفيذية سواء النقابية أو الإدارية تجتمع مرتين في الشهر وتعمل على إعداد ومراقبة وتقييم جمع نشاطات الاتحاد.[3]

هياكل الإتحاد العام للعمال الجزائر:

[1] شطيبي حنان ،الحركة النقابية العمالية في جامعة الجزائر دافع أو معرقل للأداء ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في تسيير الموارد البشرية ،جامعة متنوري . قسنطينة .:تخصص تسيير الموارد البشرية ،2010.2009،ص84.

[2] المكان نفسه

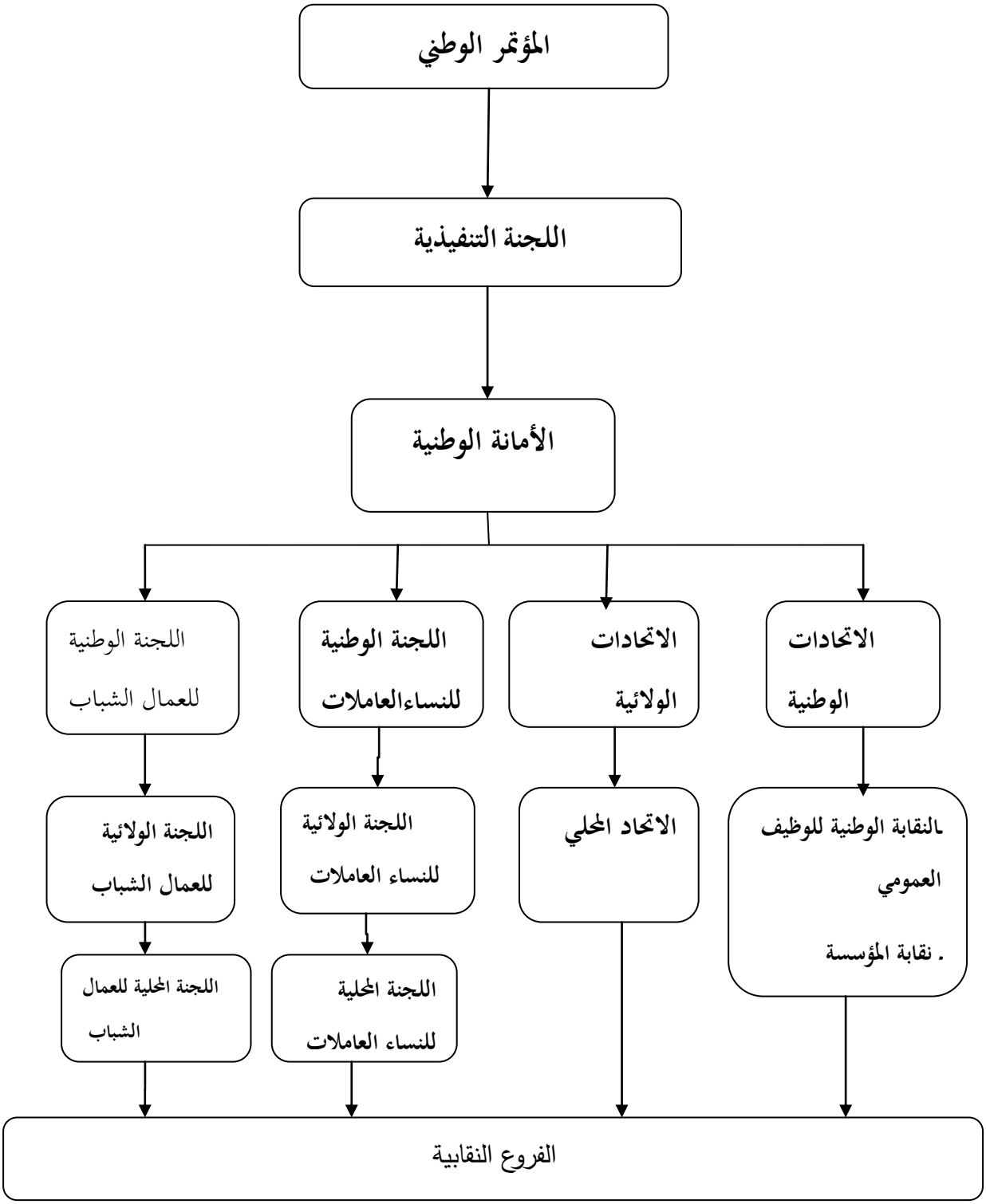

المصدر: وثيقة من نشر الاتحاد العام للعمال الجزائريين فبراير 2006،ص 41.

❖ المبحث الثاني:دور النقابة في الحوار الاجتماعي والاقتصادي لوضع السياسات

رغم الانتقال من الأحادية إلي التعددية النقابية إلا انه لم يمنع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من الوصول إلى مكانة مرموقة لدى السلطة .و ذلك نتيجة لقيامه بعدة إجراءات متعلقة بالعمال وحتى الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .لذا سنقوم في هذا المبحث بالحديث عن الدور الذي لعبته النقابة بصفة عامة في الحوار الاجتماعي والاقتصادي لوضع السياسات ودور الاتحاد العام للعمال الجزائريين بصفة خاصة.

المطلب الأول:مكانة الحوار الاجتماعي في التشريع الجزائري.

يعرف الحوار الاجتماعي على انه مفاوضات وامتلاك النية في الحوار والنقاش حول مائدة المفاوضات بين أطراف الإنتاج الثلاثة {الحكومة، أصحاب العمل، النقابة }ليس فقط على مستوى المنشأة بل كافة الأصعدة والتنظيمات الوطنية . ، وان الحوار الاجتماعي يختلف عن المفاوضات الجماعية حيث انه يتجاوز النقاش حول ظروف وشروط وعلاقات العمل التي تكون مؤقتة عادة .وتتضح مكانة الحوار الاجتماعي في التشريع الجزائري من خلال أن الدستور الجزائري يقوم بسن العديد من المواد القانونية لإقامة الحوار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاعتراف بالحقوق والحريات بصفة عامة والحرية النقابية بصفة خاصة التي تكرس الحوار الاجتماعي والتي بدورها تنص على حرية إنشاء الجمعيات والتعددية النقابية نتيجة للاتفاقيات 98/87[1] التي أقرتهما منظمة العمل الدولية فمن بين القوانين التي وضعها الدستور الجزائري قانون 14/90 والذى عمل على تكريس الحرية النقابية وترسيخ أسس الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والذي جاء على إثره الإعلان عن التعددية النقابية وطرق ممارسة الحق النقابي وتشكل أطراف الحوار الاجتماعي.[2]

1

[2] زعموش فوزية ، الاجتماعات الثلاثية ودورها في ترقية الحور الاجتماعي ، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية ، م2 ، ع9 ،(بدون تاريخ النشر) ص114 -118

لكن رغم الاعتراف على المستوى الدستوري والتشريعي بمكانة أطراف الحوار الاجتماعي {الحكومة، النقابات، أرباب العمل }في تحقيق المشروع التنموي للدولة إلا انه لم يصاحبه تكريس فعلي على مستوى المشاركة في صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذه وتقييمه.[1]

المطلب الثاني:دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الخيارات الاقتصادية للدولة:

لقد كان للاتحاد العام للعمال الجزائريين موقف معارضا لقرار الدولة بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، رغم اعترافه بصعوبة الوضع الاقتصادي وغياب الحلول لتجنب خطر إعادة الديون.فقد شكلت الاتفاقية التي أبرمتها الدولة مع صندوق النقد الدولي جدلا حادا بين الحكومة والاتحاد.فقد رأى السيد بدر الدين مُحَمَّد لخضر إن تدخل المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسات الاقتصادية لدولة ينتج عنه عجز الدولة في مشروعيتها السياسية نتيجة انخفاض المصاريف العامة التي كانت تسمح بالتجانس أكثر والاندماج اثر النسيج الاجتماعي من تربية وثقافة وصحة وسكن ،إذ أن الاتحاد قام بمناقشة نتائج هذه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي خلال لقاء الثلاثية الذي جمعه بالحكومة ومنظمات أرباب العمل يوم17افريل 1995.حيث أوصى بضرورة التكفل بانعكاسات تطبيق هذا البرنامج على فئات العمال ،وذلك بمنحهم حقوقهم المادية في حالة تسريحهم من مناصب شغلهم .كما شجع الاتجاه نحو إقامة اقتصاد السوق كمخرج للازمة في الجزائر بظهور ثقافة جديدة انتشرت بقوة مبادئها القائمة على أساس العودة إلى قانون السوق لان هذه الثقافة كانت تخفض من حجم التنمية ،وترفع شعار من اجل تدخل اقل للدولة وهذا ما رفضه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقد ظل يشتكي من تدخل صندوق النقد الدولي في رسم السياسات الاقتصادية للدولة ،حيث انتقدت الأمانة العامة للاتحاد وبشدة معارضة الهيئة المالية الدولية زيادة الأجور للعمال في سنة 2005.[2]

[1] المكان نفسه

[2] ناصر جابي وآخرون ،عمل وعدالة اجتماعية لنقابات في الجزائر دراسة لتاريخ الحالة الراهنة والسيناريوهات من موقع http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/15979.pdf، يوم 2020/6/3 ،ص14.

لم يكتفي الاتحاد بالانتقاد فقط بل قام بمراسلة صندوق النقد الدولي وبشكل رسمي للاحتاج على هذه الخطوة التي قام بها.كما أوضح وجهة نظره في هذه القضية من خلال التأكيد بان الحوار مسالة حيوية بالنسبة لأي منظمة نقابية ،وقد بين الاتحاد تأييده لأي خطوة تؤدي لترشيد النفقات إلى جانب التسيير الشفاف لموارد الدولة مثلما طالب صندوق النقد الدولي لكن كان معارضا لأي تدخل في ميدان نظام الجباية خشية التأثير على نشاطات المؤسسات العامة الاقتصادية .

المطلب الثالث:دور الاتحاد العام للعمال الجزائري في اللقاءات مع الحكومة .

تم الشروع في اللقاءات الثنائية والثلاثية منذ إصلاحات الدستور الاقتصادية و الاجتماعية و التحول من النظام الإداري و تنظيم علاقات العمل إلى النظام التعاقدي لهذه العلاقات بداية من سنة 1990 بحيث بلغت اللقاءات الثلاثية إثنا عشر لقاء أما اللقاءات الثنائية ثلاثة عشر لقاء وهذه اللقاءات ليس لها تاريخ محدد وإنما اتفاق على موعد بين الإطراف الثلاث .

*** اللقاءات الثنائية المنعقدة بين 1990 و2006 :**

- اللقاءين مع رئيس الحكومة مولود حمروش اللقاء الأول 23/ 24 أكتوبر 1990 تم فيه معالجة رفع الأجور وكذلك ورفع عتبة الإعفاء ألضريبي وتقوية القطاع الخاص ومناقشة ملف الصندوق الاجتماعي ملف السكن الاجتماعي .

واللقاء الثاني 11ابريل 1991 تم من خلاله معالجة تطهير للمؤسسات الاقتصادية ، المحافظة على مناصب العمل ،حماية القدرة الشرائية ،مناقشة القوانين الاجتماعية ،صلاح الوظيفة العمومية .

- اللقاءين مع رئيس الحكومة احمد غزالي الأول 15سبتمبر 1991 تقريبا حافظ على نفس المواضيع التي نقشت في اللقاء الذي سبقه بالإضافة إلى ملف الحوار الاجتماعي علي أما الثاني 06 و07 جانفي 1992 عالج المواضيع المنح الأسرية والعلاوات ، تعويض الأجر الوحيد ، رفع منحة التقاعد وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية .[1]

[1] سمير بو عيسى ، المسار ألمشاركاتي للإتحاد العم للعمال الجزائريين في رسم السياسية العامة مع الحكومة 1990 /2006 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر الثالثة : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014/2013 ، ص168 .

- اللقاء مع رئيس الحكومة رضا مالك 17/05 جانفي 1994 تمت فيه معالجة القدرة الشرائية إصلاح الإدارة العامة والموظف العام ، المحافظة على مناصب العمل وترقيتها التأطير القانوني لعلاقات العمل والحماية الاجتماعية.
- اللقاء مع رئيس الحكومة مقداد سيفي 25و26و29 جوان 1997 تمت المعالجة من خلاله موضوع الإجراءات والقرارات المتخذة تماشيا مع تطور مستوى الأسعار.
- أربع اللقاءات مع رئيس الحكومة أحمد أويحي اللقاء الأول 26و27 مارس 1998 والذي تناول المواضيع على صعيدين :

*الصعيد الأول: تناول قضايا الإقلاع الاقتصادي مثل الأجور غير مدفوعة والتقاعد وإلى غيرها من القضايا

* الصعيد الثاني:تناول ملفات وضع صندوق ضمان الأجور، تمديد مهام الصناديق الوطنية السنوية.

أما اللقاء الثاني 27و28 سبتمبر تم من خلاله مواضيع متعلقة بالقطاع الخاص من تعويضات ومنح التقاعد وإجراءات حل هذه المؤسسات.

في حين أن اللقاء الثلاث الذي صدر يوم 04و05 سبتمبر2003 تناول جميع المواضيع التي تناولها اللقاء الذي سبقه بالإضافة إلى إستراتيجيات السياسية والاقتصادية اتجاه المؤسسات العامة الاقتصادية.

واللقاء الرابع كان يوم 14 أكتوبر 2004 تمت فيه معالجة مشروع القانون الخاص بالوظيف العمومي الإستراتيجية الصناعية إزاء المؤسسات العامة الاقتصادية ، قرارات العدالة بخصوص قطاعات العمل الأجور غير المدفوعة منحة المنطقة بالنسبة لعمال الإدارة بالنسبة لعمال الجنوب وصندوق دعم الاستثمار للتشغيل .

- لقاءين مع رئيس الحكومة علي بن فليس اللقاء الأول كان يومي 10 و13 أكتوبر 2001 عالج هذا اللقاء الديون الواقعة على عاتق الدولة وسبل تجزئتها ، الأجور غير مدفوعة تنفيذ قرارات العدالة النظام التعويضي والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمناولة في ولايات الجنوب ، النظام الخاص للوظيف العمومي ، التقاعد التكاملي ، تمويل النظام الصحي ....الخ .[1]

[1] سمير بوعيسى ، المرجع السابق ، ص168-170 .

أما اللقاء الثاني كان08و09 سبتمبر2002 تمت فيه معالجة المواضيع التالية

نظام الحماية الجماعية ،توسيع إمكانية الحصول على مسكن لدى العامل،إصلاح القانون العام للوظيفة العمومية ، الإجراءات المستعجلة لفائدة موظفي بعض القطاعات العمومية

- اللقاء مع رئيس الحكومة عبد العزيز بالخادم بتاريخ 30سبتمبر2006:

تم خلاله مناقشة القضايا التالية العقد الاقتصادي والاجتماعي، الأجر الوطني الأدنى المضمون، اتفاقية الشعب .[1]

اللقاءات الثلاثية المنعقدة بين 1991 و2006:

اللقاء	التاريخ	مضمون اللقاء
اللقاء مع رئيس الحكومة سيد احمد غزال	22.19.18نوفمبر 1991	تمت خلاله مناقشة القضايا التالية:دعم المواد واسعة الاستهلاك في إطار التحرر التدريجي لأسعارها، قضية الأجور، شروط الإقلاع الاقتصادي لدى المؤسسات الاقتصادية و لتعليمة التنفيذية لوزير العمل بخصوص إعادة تثمين الحد الأدنى للأجور في النشاطات لمختلف القطاعات .. الخ
اللقاء مع رئيس الحكومة مقداد سيفي	/29/28/ اكتوبر1994	تم خلاله مناقشة الموضوعين التاليين:إعادة الهيكلة الصناعية،مقترح الأجور
	17افريل 1995	تم خلاله مناقشة ثلاث قضايا نذكر منها :المسائل والانشغالات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية،نتائج المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية التمويل الموسع ،إمكانية إقامة عقد اجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين والخوصصة في القطاع الاقتصادي

[1] المرجع السابق ، ص171

	3ماي 1995:	تم خلاله مناقشة قضيتين هما :دراسة مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بخوصصة المؤسسات العامة الاقتصادية ،مواصلة المناقشات الأولية حول مضمون العقد الاجتماعي بين مختلف الشركاء الاجتماعيين. إقامة الإصلاحات والسياسات العامة المرافقة وحصيلة اللقاءات الثلاثية الماضية
اللقاء مع رئيس الحكومة احمد أويحي	12/11 ابريل 1996	تما من خلاله معالجة القضايا التالية : الوضعية العامة السائدة ي الدولة ، برنامج تطبيق الإصلاحات وإعادة تصحيح الاقتصاد الوطني، التوزيع عادل لتكلفة الاجتماعية التي عرفها البلاد ...الخ
	29و30اوت1996	تم خلاله مناقشة مجموعة من القضايا أهمها:حصيلة اللقاءات الثلاثية الماضية وظروف ممارسة المسؤوليات ،توزيع عادل للتكلفة الاجتماعية للازمة التي تعرفها البلاد،حماية الإنتاج الوطني ،دفع مساهمة فتح الصندوق الوطني لضمان البطالة ،المفاوضات حول اتفاقية مع المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.
	24و25افريل 1997	تم خلاله مناقشة عدة قضايا نذكر منها:الصندوق الوطني الخاص بالبناء والأشغال العمومية ،السكن الاجتماعي لصالح العمال ،التعاونيات العقارية لصالح العمال ،الديون الوقعة على الدولة ،خسائر الصرف ،الإصلاح الضريبي ،الحماية الاجتماعية وترشيد تسيير صندوق الضمان الاجتماعي ،الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي ...الخ
	29و30جوان 1998	تم خلاله مناقشة عدة قضايا من بينها التعاونية العقارية للعمال ،الديون الواقعة على عاتق الدولة،تطهير المحيط الاقتصادي للمؤسسة ،الوضعية المالية لصندوق الوطني للتقاعد ،نظام القرض الاستهلاكي الموجه للعمال ،إعداد القانون العام للوظيف العمومي ،وضع صندوق لضمان الأجور ،المنح العائلية

		،الخدمات الاجتماعية ،عودة الاستثمار من اجل الإقلاع بالاقتصاد.
	09و10 أكتوبر 2003	تم خلاله مناقشة القضايا التالية :الوكالة الوطنية للتشغيل ،إعادة تأهيل المؤسسات العامة ،دعم الاستثمار والمؤسسة ،المشاورات حول سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون ...الخ
	03و04 مارس 2005	تم خلاله مناقشة عدة قضايا منها:النظام المالي والبنكي ،قانون العمل ،احترام ممارسة الحق النقابي ،تكييف النظام الضريبي ،حصيلة ملفات اللقاءات الثلاثية الخاصة بسبتمبر2003،المنح العائلية وجعل الحور والتشاور دائما.
اللقاء مع رئيس الحكومة علي بن فليس	23و24نوفمبر 2000	تم فيه مناقشة قضايا عدة أهمها:الإنتاج الوطني ،العقار الصناعي والمناطق الصناعية ،إشكالية الأجور المتأخرة للعمال ،تنفيذ قرارات عادلة ،الإجراءات الضريبية والجمركية
لقاء مع رئيس الحكومة عبد العزيز بن الخادم	30سبتمبر 2006	عالج العقد الاقتصادي والاجتماعي ، الأجر الوطني الأدنى المضمون ، واتفاقية الشعب .

المصدر : المسار ألمشاركاتي للإتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة العامة.ص 172-175 .

❖ **خلاصة الفصل :**

يبقى العمل النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين يحافظ على مكانته كتنظيم نقابي له شرعية واسعة باعتباره أقوي تنظيم نقابي على مستوى الدولة تواجهه أوضاع اجتماعية صعبة ضمن معايير ونظام التعددية واقتصاد السوق الذي يفرض عليه تحديات أكبر لمواجهة أوضاع العمل من تسريح و تباطئ في دفع الأجور والغلاء المعيشي ، فكان إهتمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين حول إقامة حلف اجتماعي 1992و 1993 يتلخص في تدعيم النقابة لبرامج الحكومة مقابل أن تمنع إلحاق الضرر بمناصب الشغل باعتماد سياسة إجتماعية تعمل على تدعيم الأسعار وتقديم مساعدات مالية لذوي الدخل الضعيف ومسألة أخرى التي حظيت باهتمام خاص لدى قيادة الاتحاد تتعلق بإعادة تصحيح الهياكل الاقتصادية بما يتعلق بالخصخصة .

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع الحركة النقابية ودورها في صنع السياسة العامة و الذي تناولنا من خلاله السياسة العامة و الحركة النقابية ودورها على صنع الساسة العامة وكذلك تطرقنا للاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتباره الأكثر تمثيلا لنقابة الجزائرية بحيث توصلنا إلى مايلي .

نتائج الدراسة

- إن الحركة النقابية أصبحت من المنظمات الأكثر انتشار في الآونة الأخيرة في الجزائر وهذا جاء وفقا لما نص عليه دستور 1989 الذي سمح بالتعددية النقابية ووضع إطار قانوني للنقابات المستقلة هذا ما سمح لها بمواجهة المستجدات التي تحيط بها من خلال تأثيرها على صناعة السياسة العامة .
- تعتبر النقابة من المنظمات الهامة في المجتمع نظرا لما تقوم به من مهام تسعى من خلالها لدفاع عن مصالح الطبقة العمالية بينما السياسة العامة هي مجموعة من الأنشطة والأعمال التي تصدرها الحكومة تتميز بالتعقيد
- للنقابات دور كبير في المجالات الثلاث، المجال السياسي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي و يتمثل دوره في هذا الأخير في تسهيل عملية الإنتاج والتأكيد العادل للإرباح وكذلك تنمية الموارد البشرية ،وأما المجال السياسي فتتمثل في تحقيق الديمقراطية التمثيلية للعامل في المجتمع وتمثيل العمال في مطالبهم وإيصال صوتهم وأرائهم ،وكذلك من العديد من الأدوار الاجتماعية نذكر منها التأمينات الصحية للعامل وغيرها من التأمينات.
- استطاعت النقابات النهوض بالسياسات الاقتصادية من خلال الضغط على النظام السياسي بأشكال متنوعة تتمثل في الحوارات الاجتماعية إضرابات وكذالك الإعتصامات وتصل في بعض الأحيان إلى الحدية من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية .
- يكمن تأثير النقابات في المجال الاجتماعي من خلال تشجيعها على التعاون بين أصحاب رأس المال والعمال ضمن سوق العمل بهدف تحقيق شروط عمل أفضل للعامل وكذلك تأمينات اجتماعية له .

- يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين اكبر ممثلا للحركة النقابية في العديد من للقاءاتها مع الحكومة .
- إن النقابات الجزائرية عرفت تزايد كبير بعد صدور قانون 1989 على الرغم من الذي الضغوطات تواجهها العديد من العقبات متمثلة في رفض السلطات تسليم وصل الخاص أنشاء العديد من النقابات وكذلك العديد من النقابات التي حاولت التسجيل لم تحصل على الرد.
- إن الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد نجح في التعريف عدة قضايا تخص الجانب الاجتماعي لفئة العمال وغيرهم كالمتقاعدين سواء في اللقاءات الثنائية أو الثلاثية حيث استطاع احتكار مساحة الحوار لنفسه على حساب النقابات الأخرى فقد كانت نتائج هذه اللقاءات تتوج بقرارات واجبة التطبيق على كافة شرائح المجتمع .

المقترحات و التوصيات

- يجب على النقابة أن تسعى جاهدة في سبيل تقوية جانبها عن طريق التعاون الدولي سواء بالانضمام إلى الاتحادات الدولية القوية أو الاستفادة من كل التجارب التي تملكها الاتحادات في الدفاع عن الحقوق العمالية على المستوى الوطني أو الدولي .
- يجب على النقابات أن تعيد نظرتها في القطاع الاقتصادي وذالك من خلال إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة للحياة النقابية وقبل ذلك إحياء مظاهر التكافل و التعاون العمالي.
- يجب على النقابة أن تتمتع بالاستقلالية التامة للقيام بدورها كاملا لأن من المعرف أن كل من يقوم عملية التمويل يستطع السيطرة على الجهة التي يقوم بتمويلها .
- يجب على النقابة التحلي بالمسؤولية في القيام بدورها .
- على النقابات أن تعتمد مبدأ الديمقراطية وتجعله من أولويتها حتى تكون العملية الانتخابية للقيادات والكوادر مبنية على الشفافية والموضوعية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب**

1. أبو شيخة نادر أحمد ،إدارة الموارد البشرية إطار نظري وحالات علمية ،عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ط1، 2010 .
2. أحمد جودة محفوظ ،إدارة الموارد البشرية ،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1 ،2010 .
3. الفراهدي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في تحليل البيئة ،عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط2010،1 .
4. الساحلي مبروك وناجي عبد النور ،مقدمة في دراسة السياسة العامة ، عنابة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،ط1 ،2014 .
5. الموسوي ضياء مجيد سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1 ،2007 .
6. أندرسون جيمس ،صنع السياسة العامة ، عمان : دار المسيرة لطباعة والنشر ،ط5 ،2013 .
7. حسين تركي إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات السياسية الحديثة في دراستها ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2005 .
8. سمغوني ذكريا ، الحرية ممارسة الحق النقابي، الجزائر ، دار العودة للنسر والتوزيع ،ط1 ،2013 .
9. فريق الباحثين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،سل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسة العامة ،ط1 ، فلسطين :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ،2007 .
10. صلاح الدين مُحَمَّد عبد الباقي ، أدارة الموارد البشرية ، الإسكندرية ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع ،ط1 ،2000 .
11. كاظم حمود خضير وكاس الخرشة ياسين ، إدارة الموارد البشرية ، عمان دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع ،ط1 ،2007 .

- **المجلات**

1. أحمد حسين مُحَّد ويحي مها ، تحليل السياسة العامة التطور والمنهجية ،مجلة كلية التجارة والبحوث المنهجية ،م55 ، ع1 ،يناير 2018 ،

2. زعموش فوزية ،الاجتماعات الثلاثية ودورها في ترقية الحوارات الاجتماعي ، مجلة العلوم السياسية و الاجتماعية ،م2، ع9 ، (بدون تاريخ النشر) .

3. صالي مُحَّد ،النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع17 ،2014 .

4. عزيز البزاز سعد توفيق ،تطور الحركة النقابية في الجزائر بين عامي 1830 /1962 ،مجلة التربية والعلم ، م19 ، ع5، 2012 .

- **المحاضرات والمداخلات**

1. بن حمزة حرية ،مطبوعات بيدغوجية في مقياس سوسيولوجية الحركات النقابية مقدمة لطالبة الثانية ماستر علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف – كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،قسم العلوم الاجتماعية ،2017/2016 .

2. يحياوي نعيمة ، سلسلة المحاضرات في إدارة الموارد البشرية ،جامعة قاصدي مرباح وقلة ، كلية الاقتصاد والتسيير ،مقدمة لطلبة الماستر تخصص اقتصاد النقل والخدمات .

- **المذكرات**

1. أبو دلال حسام نافذ، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الأزهر غزة :كلية الأدب والعلوم الإنسانية ،2010 .

2. بلقاسم فاطمة ، دور الحركات النقابية في صنع السياسة العامة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة العربي بن مهيدي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015/2014 .

3. بورياح سلمى ،دور مراكز البحث والدراسات ،في صنع السياسة العامة دراسة حالة لمركز الاقتصاد من أجل التنمية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر الثالثة : كلية العلوم السياسية والإعلام 2011 .

4. بوعيسى سمير ، المسار ألمشاركاتي للإتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة مع الحكومة 2006/1990 .مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر الثالثة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014/2013.

5. بوف سعيدة ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1962/1965 ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،2019/2018.

6. بو لعناصر الزبيري ، الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 2010/1999 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : كلية العلوم السياسية والإعلام : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010.

7. بونوة نادية ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010/2009.

8. جحا زهيرة ،النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة : كلية العلو الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،2013/2012 .

9. حمزة عبد القادر ، ترشيد السياسة العامة لتشغيل في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر الثالثة : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014/2013 .

10. زعموش فوزية ، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر ،شهادة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الشعبة القانون ، جامعة قسنطينة :كلية الحقوق ،2011/2010 .

11. سماحي حنان ،الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي الطاهر سيعده : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015/2014 .

12. شطبي حنان ،الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية ،جامعة متنوري جامعة قسنطينة ، تخصص الموارد البشرية ،،2010/2009 .

13. طه أبو سرور ووائل عد الرزاق ، الدور التنموي لنقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظتي بيت لحم والخليل وأفاق تطورها ،رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة القدس :معهد التنمية المستدامة 2009 .

14. قرقاح ابتسام ،دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة ،:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011/2010.

15. لصوني عبد القادر ، الحركة النقابية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2014/2016 .

16. مدوري عبد الرزاق ،تحليل فاعلية السياسة العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2014/2013 .

17. مراكشي فاطيمة، دور المسألة والشفافية في ترشيد السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسة العامة ، جامعة ألجلالي بونعامة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015/2014 .

18. مناصرية سميحة ، الحرية النقابية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير : جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ،2012/2011 .

- **القوانين**

عمان ، المركز البديل لدراسات والأبحاث ، مشروع قانون موحد لنقابات المهنية ،(2010/10/03) .

- **المواقع**

1. بوحيدر رشيدة دور النقابة في رفع الكفاءة المهنية وتنمية كوادرها ، في https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t979-topic

2. حداد علي ، المبادئ العامة للعمل النقابي الحلقة الثانية في http://www.altaqadomi.com/ar-BH/ViewArticle/6/5340/Articles.aspx

3. مانيو جدير ، منهجية البحث http://www.ucas.edu.ps/sru/files/_manhajiya.pdf

4. ناصر جابي وآخرون ، عمل وعدالة اجتماعية لنقابات في الجزائر دراسة لتاريخ الحالة الراهنة والسيناريوهات ،في http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/15979.pdf

الملاحق

الملحق رقم 1 : عيسات أيدير

المصدر: مذكرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1962/1956 .

الملحق رقم 2: الأمانة العامة للإتحاد العام للعمال الجزائريين

1/ بن عيسى عطا الله 2/ حبيب مُحَمَّد 3/ جرمان رابح 4/ عيسات أيدير 5/رابح سليمان
6/ علي يحي عبد النور عبد المجيد 7/ قايد الطاهر 8/بورويبة بو علام 9/ زيوي
مُحَمَّد 10/ لميني عمر 11/ حناشي ميعوف 12/بو جلال علي 13 /بورويبة حسان

المصدر : مذكرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956–1962

الفهرس

فهرس المحتويات	
مقدمة	
أهمية الموضوع	01
أهداف الدراسة	01
مبررات اختيار الموضوع	02
الأدبيات السابقة	03
إشكالية الدراسة	04
التساؤلات الفرعية	04
الفرضيات	04
الإطار المنهجي	05
حدود الدراسة	05
إطار المفاهيم	06
صعوبات الدراسة	07
تصميم الدراسة	07
الفصل الأول:الدراسة المفاهمية للنقابة وصنع السياسة العامة	
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النقابة	09
المطلب الأول:الحركة النقابية	09
الفرع الأول:نشأة النقابة	09
الفرع الثاني :تعريف النقابة	10
المطلب الثاني:العمل النقابي	11
الفرع الأول :تعريف العمل النقابي	11
الفرع الثاني:مبادئ العمل النقابي	11
المطلب الثالث:أنواع العمل النقابي	12
الفرع الأول: النقابة المهنية	12
الفرع الثاني:النقابات العمالية	13

المبحث الثاني:مفهوم السياسة العامة	13
المطلب الأول: تعريف صنع السياسة العامة	13
الفرع الأول :تعريف السياسة العامة	13
الفرع الثاني:تعريف صنع السياسة العامة	14
المطلب الثاني:مرتكزات السياسة العامة	15
الفرع الأول:بيئة السياسة العامة	15
الفرع الثاني:صانعو السياسة العامة	16
الفرع الثالث:مستويات السياسة العامة	19
الفرع الرابع:مكونات السياسة العامة	20
المطلب الثاني :مراحل السياسة العامة	21
الفرع الأول:مشكلة السياسة العامة	21
الفرع الثاني:جدول أعمال السياسة العامة	22
الفرع الثالث:صياغة مقترحات السياسة العامة	23
الفرع الرابع:تنفيذ السياسة العامة	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: دور الحركات النقابية في صنع السياسة العامة	
المبحث الأول: دور الحركات النقابية في العمل السياسي	25
المطلب الأول: الدور السياسي للنقابات العمالية	25
المطلب الثاني:النقابات المهنية ودورها السياسي	26
المبحث الثاني: دور الحركات النقابية في المجال الاقتصادي	27
المطلب الأول: دور النقابات في التنمية	27
المطلب الثاني: دور النقابات في إدارة الموارد البشرية	28
المبحث الثالث: دور النقابات في المجال الإجتماعي	29
المطلب الأول: دور النقابات في التأمينات الاجتماعية	29
المطلب الثاني: دور النقابات في سوق العمل	30

خلاصة الفصل	32
الفصل الثالث: دراسة حالة الإتحاد العام للعمال الجزائريين	
المبحث الأول: ماهية الاتحاد العام للعمال الجزائريين	33
المطلب الأول: تعريف ونشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين	33
المطلب الثاني: أهداف وأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين	34
المطلب الثالث: هيئات وهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين	35
المبحث الثاني: دور النقابة في الحوار الاجتماعي والاقتصادي لوضع السياسات	38
المطلب الأول :مكانة الحوار الاجتماعي في التشريع الجزائري	38
المطلب الثاني: دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الخيارات الاقتصادية للدولة	39
المطلب الثالث: دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اللقاءات مع الحكومة	40
خلاصة الفصل	45
الخاتمة	46
قائمة المصادر والمراجع	48
الملاحق	
الفهرس	
الملخص	

الملخص

تعد النقابات وليدة الثورة الصناعية والتي تضم مجموعة من العاملين في نفس المهنة وتدعو هذه النقابات إلى إيجاد مجتمع لتستطيع السيطرة على الحكومة وتقوم بذلك من خلال تأثيرها في صنع السياسة لعامة بشتى الوسائل منها الإضرابات و الحوارات الجماعية الإعتصامات في قليل من الأحيان وقد برز هذا التأثير إثر صدور دستور1989الذي نجم عنه التحولات لاقتصادية ولاجتماعية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أكد هذا الدستور على مبدأ الحرية النقابية في الانضمام إلى إي تنظيم نقابي مع التأكيد على ممارسة حق التفاوض الجماعي مع أصحاب العمل، كما أن المتتبع لعلاقات العمال في الجزائر يلاحظ إن أقل تأثير قبل دستور1989نظرا لكون الإتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الوحيدة المسيطر عليها من قبل حزب جبهة التحرير الوطني إلا وبعد صدور هذا الدستور الذي سمح لها بالتعددية أصبحت أكثر تأثير في النظام السياسي وخاصة في صنع السياسة العامة من أجل النهوض بالمجالات الثلاث الاقتصادي و السياسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: النقابة ، السياسة العامة ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

The union is the offspring of the industrial revolution which includes a group of workers in the same profession .these unions call for creating a society that can control the government and do so through its impact on public policy making by various means including strikes collective dialogues. And sit-ins at times. This has emerged. Influence after the issuance of the1989constitution that resulted. from the economic and social transformations that Algeria experienced at the end of the eighties of the last century .this constitution affirmed the principle of freedom of association to join any trade union organization while affirming the exercise of the right to collective negotiation with employers as well as the tracker of relations working in Algeria notes that the unions were the least influential before the1898constitution given that the general union of Algerian workers was the only union controlled by the national liberation front party and only after the issuance of this constitution that allowed for pluralism it became more influential in the political system especially in marking politic policy for the advancement of the three economic .political and social magazines.

Key words : The union، public policy making ، the general union of Algerian workers